

التكليف السابع
مقرر: دراسات نقدية 2 – برنامج الدكتوراه

إعداد: علي القرني
Ali Alqarni
الرقم الجامعي :
253002107



نقد منهجية البحث

التبليغ الإلكتروني – دراسة مقارنة
 حامد فرحان بديوي* كمال عبدالرحيم العلاوين**
 كلية الحقوق/ الجامعة الاردنية كلية الحقوق/ الجامعة الاردنية
k.alaween@ju.edu.jo hamidfarhn123@gmail.com

تاريخ القبول: 2025/1/20 تاريخ النشر: 2026/2/25

المستخلص

تناول هذا البحث بيان ماهية التبليغ الإلكتروني وخصائصه والوسائل الإلكترونية المستخدمة فيه من حيث ماهية هذه الوسائل وشروط استخدامها، كما أوضح البحث طبيعة الورقة القضائية محل التبليغ وخصائصها والحجية القانونية للتبليغ الإلكتروني من حيث شروط اكتسابها وكيفية التحقق من صحته، وقد تفاوتت التشريعات المقارنة في مدى الأخذ بالتبليغ الإلكتروني فمنها من تبناه بشكل شامل وموسع كالتشريع الأردني والفرنسي ومنها من تبنته بإطار ضيق كما في التشريع المصري والعراقي إلى حد ما، وتوصل الباحث إلى عدة نتائج وتوصيات أهمها، أهمية استخدام الوسائل الإلكترونية في التبليغ القضائي لما تتميز به من السرعة وقلة الجهد والاقتصاد في التكاليف، ووجوب تنظيم هذا الإجراء بتشريع خاص يتفق مع طبيعته والغاية المتوخاة منه، وضرورة توفير ضمانات كافية تؤمن توفير المعلومات والبيانات الرسمية والمعتمدة وبما يضمن حسن استخدام هذه الوسائل وضمان وصول ورقة التبليغ إلى الشخص المراد تبليغه، كما يوصي الباحثان المشرع العراقي بإصدار تشريع ينظم أحكام التبليغ الإلكتروني والاستفادة من تجارب الدول الأخرى وخاصة المجاورة منها.

الكلمات المفتاحية: التبليغ القضائي، الوسائل الإلكترونية، الورقة القضائية، الحجية القانونية.

•العنوان: التبليغ الإلكتروني – دراسة مقارنة.

•الباحثون: حامد فرحان بديوي ، أ.د. كمال عبدالرحيم العلاوين.

•جهة النشر: مجلة العلوم القانونية، جامعة بغداد، العدد الخاص ببحوث الدراسات العليا، الجزء الأول، 2026.

رابط ملف الاطلاع على الورقة البحثية: [انقر هنا](#)

* طالب ماجستير
 ** أستاذ دكتور

نقد المنهج البحثي المختار

- أولاً: الشاهد المقتطع من البحث

اتبع الباحثان المنهج الوصفي والتحليلي المقارن من خلال استعراض النصوص القانونية التي نظمت هذا الموضوع وبيان الآراء الفقهية والاجتهادات القضائية ومقارنة النصوص الواردة في التشريع الأردني مع النصوص الواردة في التشريعات المقارنة الأخرى كلما اقتضت ضرورة البحث ذلك وبما يضمن الوصول إلى أفضل النتائج وتحديد نقاط القوة والقصور.

نقد المنهج البحثي المختار

ثانياً: التحليل النقدي:

- **المنهج:** المنهج الوصفي والتحليلي المقارن (Qualitative).
- **النقد:** نجح الباحثان في المزاوجة بين الوصف والتحليل؛ فالمنهج الوصفي كان "جسر عبور" لبيان ماهية الوسائل التقنية المستحدثة، بينما المنهج التحليلي مكنهما من "تكييف" هذه الوسائل قانونياً.
- **القيمة المضافة للمنهج:** المنهج المقارن هنا لم يكن صورياً، بل كان منهجاً وظيفياً استهدف استيراد الحلول القانونية الناجحة من الأردن وفرنسا لترميم النص العراقي.

نقد أدوات جمع البيانات

- أولاً: الشاهد المقتطع من مصادر البحث

Second: Legislations

- i. Jordanian Civil Procedures Law No. (24) of 1988 and its amendments
- ii. Jordanian Electronic Transactions Law No. (15) of 2015
- iii. Defense Law No. (13) of 1992.
- iv. Regulation of the Use of Electronic Means No. (75) of 2018.
- vi. Defense Order No. (21) of 2020 issued under the Defense Law.
- vii. Iraqi Civil Procedures Law No. (83) of 1969.
- viii. Iraqi Civil Procedures Law No. (85) of 1969.
- viii. Iraqi Evidence Law No. (107) of 1979.
- ix. Iraqi Electronic Signature and Electronic Transactions Law No. (78) of 2012.
- x. Iraqi Federal Supreme Court Law No. (30) of 2005.

نقد أدوات جمع البيانات

ثانياً: التحليل النقدي:

- الأداة: التحليل الوثائقي (نصوص تشريعية، سوابق قضائية، آراء فقهية).
- النقد : اعتمدت الدراسة على "المصادر الأولية" (Primary Sources) بشكل مكثف (كقانون المعاملات الإلكترونية الأردني 2015 وقانون التوقيع الإلكتروني المصري 2004).
- التميز في الأداة: لم يكتفِ الباحثان بالقوانين، بل حللوا "تعليمات" و"أوامر دفاع" (مثل أمر الدفاع 21 بالأردن)، وهذا يعكس دقة في تتبع "البيانات القانونية الحية" وليس فقط النصوص الجامدة، مما جعل الأداة شديدة الالتصاق بالواقع العملي.

نقد مجتمع الدراسة وعينة التشريعات

- أولاً: الشاهد المقتطع من البحث

شروط اكتسابها وكيفية التحقق من صحته، وقد تفاوتت التشريعات المقارنة في مدى الأخذ بالتبليغ الإلكتروني فمنها من تبناه بشكل شامل وموسع كالتشريع الأردني والفرنسي ومنها من تبنته بإطار ضيق كما في التشريع المصري والعراقي إلى حد

نقد مجتمع الدراسة وعينة التشريعات

ثانياً: التحليل النقدي:

• العينة: (الأردن، فرنسا، مصر، العراق).

• النقد: اختيار العينة يتسم بـ "القصدية المنهجية". فرنسا (كعينة دولية عريضة)، الأردن (كعينة إقليمية رائدة ومجاورة للعراق)، مصر (كعينة استرشادية تاريخية للقوانين العربية).

• كفاية الحجم: 4 أنظمة قانونية تعتبر عينة "مشبعة" لبحث بهذا الحجم، حيث غطت كافة الفلاسفات التشريعية (الموسعة والمقيدة).

نقد التحليل الإحصائي

التحليل النقدي:

• الحالة: عدم استخدام برامج إحصائية (SPSS/R).

• النقد : نرى أن هذا الغياب يعبر عن "نضج منهجي"؛ فالباحث القانوني الذي يدرك أن مشكلته "فلسفية/قانونية" لا يهرب إلى الأرقام لتبرير نتائجه.

• المبرر: التحليل في هذه الدراسة هو "تحليل مضمون نوعي" (Qualitative Content Analysis). إن إقحام الإحصاء في دراسة "الحجية القانونية" كان سيضعف البحث ويخرجه عن سياقه الموضوعي. لذا، فإن الاعتماد على "الاستدلال المنطقي" كان هو الاختبار الإحصائي الحقيقي لصدق الفرضيات هنا.

اتساق المنهجية مع أهداف الدراسة

- أولاً: الشاهد المقتطع من البحث

المبحث الثاني

The Second Topic

الحجية القانونية للتبليغ الإلكتروني

The Legal Validity of Electronic Notification

تتمتع ورقة التبليغ القضائي بقوة ثبوتية كونها صادرة من جهة رسمية وفقاً لما هو مقرر قانوناً، ولا يفتقر من هذه القيمة إجراؤها بوسيلة إلكترونية، لذا حرصت التشريعات التي أخذت بهذا الطريق في التبليغ على تحقيق التوازن بين منحها الحجية القانونية وبين الحرص على ضمان الإجراءات التي تتم من خلال استخدام هذه الوسائل، يتناول الباحثان في هذا المبحث بيان طبيعة الورقة القضائية وخصائصها وشروط اكتساب التبليغ الإلكتروني حجته القانونية وكيفية التحقق من صحته والطعن فيه وكما يلي: -

اتساق المنهجية مع أهداف الدراسة

ثانياً: التحليل النقدي:

- هناك تناغم واضح بين المنهج والأهداف. الهدف هو "تحديد القصور في القانون العراقي"، والمنهج المقارن هو الذي كشف هذا القصور عند وضعه في مقابل "التبليغ الإلكتروني الشامل" في الأردن.
- النتيجة : البحث لم يقع في فخ "الوصف السردى" فقط، بل تحول في المبحث الثاني إلى "تحليل نقدي" لشروط الحجية، وهو ما أجاب مباشرة على التساؤل الرئيسي للبحث حول كيفية التحقق من صحة التبليغ.

التقييم العام

نقاط القوة:

- قوة وتنوع العينة المقارنة.
- الحداثة المنهجية المفردة (الاعتماد على مراجع 2024-2025).
- الصدق المنهجي في طرح تحديات "الأمان السيبراني".

نقاط القصور:

- كان يُفضل لو أضاف الباحثان ملحقاً (Appendix) يوضح "نماذج تقنية" لرسائل التبليغ الإلكتروني المتبعة في الدول المقارنة لتعزيز الجانب الوصفي في المنهجية.

الخلاصة والتوصيات

- **الخلاصة:** منهجية الدراسة رصينة، استطاعت تطويع المنهج المقارن لخدمة إصلاح تشريعي وطني (العراق).
- **التوصية المنهجية:** نوصي الباحثين مستقبلاً بدمج "المنهج الميداني" بجانب المقارن لاستطلاع رأي المحامين والقضاة في "فعالية" هذه الوسائل تقنياً.



مجموعة جامعة
الجميع الذكية
للتعليم القابضة

MIDOCEAN
UNIVERSITY

شُكْرًا لَكُمْ

